من الأزمة الداخلية إلى الحرب العابرة للحدود

الحوثيون والبحر الأحمر في ميزان الصراع الإيراني و الإسرائيلي

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة جعلت منها واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابًا وتداخلاً بين المحلي والإقليمي والدولي، غير أنّ السنوات القليلة الماضية وخصوصًا منذ اندلاع حرب غزة في السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من توسع رقعة المواجهات إلى جبهات متعددة، كشفت عن انتقال الصراع من كونه نزاعًا محليًا محدودًا إلى صراع إقليمي مفتوح له امتداداته العالمية في هذا السياق برز البحر الأحمر بوصفه مسرحًا جديدًا لتجليات هذا التصعيد، وتحولت اليمن، بما تمتلكه من موقع جغرافي حساس وإشراف مباشر على مضيق باب المندب، إلى نقطة ارتكاز رئيسية في خريطة الصراع هذه التطورات لم تكن مجرد أحداث عابرة في تاريخ المنطقة، بل مثلت انعطافة استراتيجية أدت إلى إعادة صياغة أدوار اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين على حد سواء، وأفرزت معطيات جديدة غيّرت من طبيعة العلاقات والتوازنات في البحر الأحمر والجزيرة العربية إن البحر الأحمر ليس مجرد ممر مائي عادي، بل هو أحد أهم شرايين التجارة العالمية التي تمر عبره ما يقارب اثني عشر في المائة من التجارة الدولية، كما أنّه الممر الحيوي لواردات وصادرات دول كبرى من بينها إسرائيل التي تعتمد عليه في أكثر من ثمانية وتسعين في المائة من وارداتها هذا الموقع الجغرافي الاستثنائي جعل منه مسرحًا للتنافس الدولي ومجالاً لتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، بحيث لم يعد بالإمكان النظر إلى أمن البحر الأحمر على أنه شأن محلي أو إقليمي بحت، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الدولي وفي هذا جاءت التطورات المتلاحقة في اليمن منذ صعود جماعة الحوثي وانخراطها في مشروع إقليمي مرتبط بمحور إيران لتضع البحر الأحمر في قلب صراع مفتوح تتداخل فيه الأبعاد العسكرية والأمنية مع الأبعاد الاقتصادية والإنسانية ولقد مثلت العمليات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية وناقلات النفط في البحر الأحمر وباب المندب نقطة تحوّل كبيرة، حيث أعاقت حركة الملاحة البحرية، وأجبرت شركات شحن دولية كبرى على تغيير مساراتها عبر رأس الرجاء الصالح، وهو ما أدى إلى رفع تكاليف النقل البحري بشكل غير مسبوق، وزاد من أسعار السلع على المستوى العالمي. ولم تتوقف تداعيات هذه العمليات عند حدود التجارة الدولية، بل امتدت لتشمل دول المنطقة كافة، من مصر التي خسرت مئات الملايين من إيرادات قناة السويس، إلى السعودية التي اضطرت لتكييف بنيتها التحتية لمواجهة المخاطر المحتملة، مرورًا بدول القرن الأفريقي التي شهدت تضخمًا اقتصاديًا متسارعًا نتيجة اضطراب الإمدادات. أما اليمن، فقد كان المتضرر الأكبر من هذه الأحداث، إذ ارتفعت أسعار الغذاء والدواء بشكل حاد، وتراجعت قدرة الصيادين على ممارسة نشاطهم بسبب المخاطر البحرية، كما تعطلت

الموانئ الحيوية، وتقلص وصول المساعدات الإنسانية، ليجد المواطن اليمني نفسه يدفع ثمن صراع إقليمي لا يملك فيه قرارًا ولا مصلحة مباشرة ومن جهة أخرى، لم تكن إسرائيل بمعزل عن هذه الأحداث، بل اعتبرت الهجمات الحوثية تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، فتحركت للرد عبر شن ضربات جوية وبحرية على مواقع الحوثيين في الحديدة وصنعاء ومأرب وغيرها من المناطق. وقد مثّلت هذه الضربات الإسرائيلية تحوّلاً جديدًا في مسار الصراع، حيث تجاوزت إسرائيل دائرة المواجهة التقليدية مع حركات المقاومة الفلسطينية أو حزب الله، لتدخل في مواجهة مباشرة مع جماعة الحوثي بوصفها إحدى أذرع إيران الإقليمية. هذا التطور أعاد تشكيل الخريطة الاستراتيجية للصراع، وربط اليمن بشكل أوثق بمحور المواجهة بين إسرائيل وإيران، مما زاد من احتمالات تدويل الأزمة اليمنية وأخرجها من إطارها الوطني إلى إطار إقليمي ودولي أوسع.

إنّ التحالفات الدولية التي نشأت لحماية الملاحة في البحر الأحمر، وعلى رأسها التحالفات البحرية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، أكدت أن الأزمة تجاوزت حدود اليمن أو الحوثيين، لتصبح أزمة أمنية عالمية تتعلق بحرية الملاحة وسلامة الاقتصاد الدولي. غير أنّ هذه التحالفات وما رافقها من ضربات عسكرية أدت أيضًا إلى تعميق الأزمة الإنسانية في اليمن، إذ استهدفت بعض المرافق الحيوية مثل الموانئ ومحطات الطاقة والمخازن، مما ضاعف من معاناة المدنيين، وأدى إلى تعليق بعض برامج الإغاثة الدولية في المناطق المتضررة. وهنا يظهر التناقض الصارخ: فبينما تدّعي القوى الكبرى أنها تتحرك لحماية الملاحة والتجارة الدولية، فإنّ النتيجة المباشرة على الأرض هي مزيد من المعاناة للشعب اليمني.

من خلال هذا السياق المعقّد، يمكن القول إنّ اليمن أصبح اليوم ساحةً تتقاطع فيها مصالح متعددة: الحوثيون الذين يسعون لترسيخ شرعيتهم عبر تبنّي خطاب المقاومة، إسرائيل التي تريد تحجيم نفوذ إيران وأذرعها، إيران التي توظف الحوثيين كجزء من مشروعها الإقليمي.

فإن هذا الدراسة تسعى إلى تقديم قراءة أكاديمية معمقة حول تحول اليمن والبحر الأحمر إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي بين إسرائيل وإيران وحلفائهما، مع التركيز على الدور الذي لعبه الحوثيون في هذا التحول، ودراسة التداعيات المتعددة الأبعاد التي ترتبت على هذه التطورات، سواء على مستوى الاقتصاد اليمني والواقع الإنساني، أو على مستوى الأمن الإقليمي والتجارة العالمية كما تهدف إلى استشراف الاحتمالات المستقبلية المحتملة، وتقديم توصيات عملية من شأنها المساهمة في تحييد اليمن عن كونه ساحة مفتوحة للتجاذبات الدولية ووضع حد لمعاناة شعبه الذي دفع الثمن الأكبر لهذا الصراع.

الإشكالية

تكمن الإشكالية الجوهرية لهذا الدراسة في التحوّل الكبير الذي شهدته الساحة اليمنية والبحر الأحمر من مجرد إطار جغرافي محلي لصراع داخلي مزمن إلى مسرح رئيسي لصراع إقليمي ودولي معقد يتداخل فيه البعد الإيراني والإسرائيلي والدولي فبعد أن كان اليمن يعاني من مشكلات داخلية مرتبطة بانقسام السلطة وضعف الدولة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية جاء انخراط الحوثيين في معادلة البحر الأحمر وتصاعد عملياتهم ضد السفن التجارية والمصالح الإسرائيلية ليضع اليمن في قلب مواجهة لم يخترها ولم يستعد لها الإشكالية ليست فقط في طبيعة هذا الانخراط العسكري، بل في نتائجه الكارثية التي طالت اليمنيين أنفسهم قبل غيرهم، إذ ارتفعت أسعار السلع، وتراجعت المساعدات، وتعطل النشاط البحري والصيد، وتعرضت البنى التحتية لضربات مباشرة، بينما كانت القوى الإقليمية والدولية تتعامل مع البحر الأحمر باعتباره ممرًا حيويًا للتجارة العالمية أكثر من كونه مجالًا حيويًا لحياة الملايين من اليمنيين هذه الإشكالية تتمثل إذن في سؤال مركزي كيف تحول اليمن والبحر الأحمر إلى بؤرة صراع إقليمي ودولي بين إسرائيل وإيران وما التداعيات الناتجة عن ذلك على اليمن من الناحية الاقتصادية والإنسانية والسيادية، وعلى المنطقة والعالم من حيث أمن الملاحة واستقرار التجارة الدولية

الأهداف

تسعى هذا الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية المرتبطة بالإشكالية المطروحة، أهمها تقديم تحليل معمق يشرح الدوافع الكامنة وراء انخراط الحوثيين في ساحة البحر الأحمر باعتبارهم أداة إقليمية في يد إيران، وتفسير الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة هذا التهديد عبر الضربات الجوية والبحرية المباشرة كما تهدف إلى رصد التأثيرات الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن هذه المواجهة، وتوضيح كيف انعكست العمليات العسكرية على حياة اليمنيين اليومية، وعلى حركة التجارة الدولية التي تمر عبر مضيق باب المندب وقناة السويس ومن بين أهدافه أيضًا تسليط الضوء على التدويل المتزايد للبحر الأحمر من خلال تدخل تحالفات دولية تسعى لحماية الملاحة، وتحليل ما يحمله ذلك من مخاطر على سيادة اليمن واستقراره الداخلي ويأتي في مقدمة هذه الأهداف محاولة استطلاع السيناريوهات المقبلة التي قد يتجه إليها الصراع، سواء عبر التصعيد الشامل أو الاحتواء النسبي أو تعميق الانقسام الداخلي، وصولًا إلى صياغة توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحييد اليمن عن الصراع وتخفيف الأعباء الواقعة على شعبه.

الأهمية

تنبع أهمية هذا الدراسة من عدة مستويات متداخلة فعلى المستوى الأكاديمي، تقدم الدراسة إضافة نوعية إلى الدراسات السياسية المتعلقة بالأمن الإقليمي والبحر الأحمر، إذ يعالج موضوعًا جديدًا يتمثل في التداخل المباشر بين الحرب الإسرائيلية–الإيرانية وتداعياتها على اليمن، وهو موضوع لم يحظ بعد بما يكفي من الدراسات النظرية والتحليلية المتخصصة وعلى المستوى العملي، يساهم في تزويد صانعي القرار والمهتمين بالشأن الإقليمي برؤية أوضح حول المخاطر التي تهدد البحر الأحمر واليمن، بما يساعدهم على صياغة سياسات أكثر توازنًا تراعي المصالح المحلية والإقليمية والدولية أما على المستوى الإنساني، فإن الدراسة تسلط الضوء على معاناة اليمنيين الذين وجدوا أنفسهم ضحية لصراع يتجاوز حدود بلادهم، ويكشف عن الأبعاد الإنسانية التي غالبًا ما تُهمل في الحسابات العسكرية والسياسية، الأمر الذي يمنحه أهمية خاصة في سياق الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية في اليمن وبذلك فإن أهمية الدراسة تكمن في كونه يجمع بين الطابع الأكاديمي والتحليل العملي والبعد الإنساني، مما يجعله مساهمة متكاملة في فهم واحد من أكثر الملفات تعقيدًا في الشرق الأوسط المعاصر.

المنهج المستخدم

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الظواهر السياسية والعسكرية والاقتصادية المرتبطة باليمن والبحر الأحمر من خلال توصيفها وصفًا دقيقًا، ثم تحليلها لاستكشاف الدوافع والنتائج والعلاقات المتشابكة بينها كما يوظف البحث المنهج المقارن لمقارنة مواقف الأطراف المختلفة، مثل الحوثيين وإسرائيل وإيران والقوى الدولية، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في الأهداف والاستراتيجيات. ولا يقتصر البحث على تحليل المعطيات الراهنة، بل يستعين بالمنهج الاستشرافي لتصور السيناريوهات المستقبلية المحتملة، واستكشاف مسارات التطور الممكنة للصراع بناءً على المؤشرات الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البحث على تحليل وثائق ودراسات سابقة وتقارير دولية وإقليمية، مع الاستفادة من محتويات الملفات الثلاثة التي تمثل المادة الأساسية لهذا العمل. هذا التعدد في المناهج يسمح بتقديم صورة متكاملة ومعمقة، تتجاوز مجرد السرد الوصفي إلى التحليل النقدي والاستشراف المستقبلي.

الخلفية العامة للصراع

من الصعب فهم طبيعة الصراع الدائر اليوم في اليمن والبحر الأحمر بمعزل عن الخلفيات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي شكلت البيئة الحاضنة له، إذ لا يمكن فصل الأحداث الراهنة عن السياقات الأوسع التي جعلت من هذا الممر المائي الاستراتيجي ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية فمنذ عقود طويلة ظل البحر الأحمر وباب المندب محورًا بالغ الأهمية في معادلة التجارة العالمية والأمن الدولي، وهو ما جعله محط أنظار القوى الكبرى التي أدركت مبكرًا أن السيطرة على هذا الممر تعني التحكم في حركة جزء معتبر من الاقتصاد العالمي ومع تزايد الاعتماد على قناة السويس باعتبارها أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، اكتسب البحر الأحمر بعدًا يتجاوز الجغرافيا إلى الجيوسياسة، وتحول إلى عقدة توازن حساسة تجعل أي اضطراب فيه يترك أثره المباشر على أسواق الطاقة والتجارة والنقل البحري عالميًا فهذا البعد الجيوستراتيجي لم يكن يومًا بعيدًا عن اليمن، فمضيق باب المندب الذي يشكل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر يقع ضمن السيادة الجغرافية لليمن، ما جعله على الدوام عنصرا مؤثرا في الحسابات الأمنية للدول الكبرى والإقليمية ومع ذلك، فإن اليمن بحكم أزماته الداخلية المتلاحقة لم يتمكن من توظيف هذه الورقة الاستراتيجية لصالحه، بل تحوّل مع مرور الزمن إلى ساحة مفتوحة لتدخلات خارجية استغلت ضعف الدولة وانقسامها ومع اندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام 2015 وما تبعها من تدخل عسكري إقليمي بقيادة التحالف العربي، ازدادت هشاشة الوضع الداخلي، وانفتح المجال أمام قوى غير دولية كجماعة الحوثي لتوظيف الموقع الجغرافي لصالح أجندات تتجاوز الإطار الوطني نحو الارتباط بمحاور إقليمية أوسع ولقد شكّلت جماعة الحوثي، المدعومة من إيران نقطة انعطاف رئيسية في معادلة البحر الأحمر فبعد أن نجحت في السيطرة على العاصمة صنعاء وعدد من الموانئ الحيوية مثل الحديدة، أصبحت الجماعة تمتلك القدرة على تهديد الملاحة الدولية بصورة مباشرة، وهو ما تجلى بشكل واضح عقب حرب غزة في أكتوبر 2023 ففي تلك المرحلة، انتقل الحوثيون من التركيز على الحرب الداخلية إلى تبني خطاب وحدة الساحات الذي ربطهم بمحور المقاومة بقيادة إيران، ومن ثم شرعوا في استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل أو المتجهة إليها، مستخدمين الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والزوارق المفخخة هذه التطورات لم تكن مجرد انعكاس لمواقف سياسية، بل كانت جزءًا من استراتيجية إيرانية أشمل تهدف إلى توسيع دائرة المواجهة مع إسرائيل وجعل البحر الأحمر ساحة جديدة للصراع بدورها لم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أمام هذه التهديدات، فقد اعتبرت أن استهداف الحوثيين للملاحة يمثل خطرًا مباشرًا على أمنها القومي، خاصة وأن أكثر من تسعين في المائة من وارداتها تمر

عبر البحر الأحمر وقناة السويس ولهذا اتجهت إلى توسيع نطاق المواجهة عبر شن ضربات عسكرية على مواقع الحوثيين في اليمن، متجاوزة بذلك دائرة الصراع التقليدي مع الفصائل الفلسطينية وحزب الله هذه الضربات التي استهدفت موانئ ومطارات ومخازن أسلحة داخل اليمن لم تكن مجرد ردود فعل محدودة، بل عكست توجهًا استراتيجيًا جديدًا لدى إسرائيل يتمثل في ضرب أذرع إيران أينما كانت، حتى لو كان ذلك في العمق اليمني وهكذا أصبح اليمن جزءًا من معادلة الصراع الإيراني–الإسرائيلي، وهو تطور غير مسبوق في تاريخ المنطقة.

لكن الأهمية لا تكمن فقط في الجانب العسكري، فالأبعاد الاقتصادية كانت حاضرة بقوة فقد أدى اضطراب الملاحة في البحر الأحمر إلى خسائر فادحة لمصر التي انخفضت إيراداتها من قناة السويس بصورة غير مسبوقة، كما تضررت دول الخليج التي تعتمد على تصدير نفطها وغازها عبر هذا الممر وأجبرت شركات الشحن العالمية على تحويل مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح الأمر الذي ضاعف تكاليف النقل وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع عالميًا وقد عمّقت هذه التداعيات من الأزمة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون منذ سنوات، لتضعهم أمام واقع جديد يجعلهم في قلب أزمة إقليمية ودولية لا يملكون حيالها أي قرار اما ما يخص التحالفات الدولية التي نشأت لحماية الملاحة في البحر الأحمر كشفت عن البعد العالمي للأزمة، فقد سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما دول أوروبية وآسيوية إلى تشكيل قوات بحرية مشتركة أطلق عليها أسماء متعددة مثل "حارس الازدهار" لتأمين الممرات البحرية غير أن هذا التدخل الدولي لم يكن خاليًا من الإشكاليات، فهو من جهة يعكس خوف القوى الكبرى على مصالحها التجارية والطاقية وفي خضم هذه المعادلة المتشابكة، يظهر اليمن كأضعف حلقة في السلسلة فبينما تسعى إسرائيل لضرب النفوذ الإيراني عبر استهداف الحوثيين، وتعمل إيران على توظيف الجماعة كورقة ضغط في مواجهة خصومها، وتتحرك القوى الدولية لحماية الملاحة وتأمين التجارة، يبقى اليمنيون أنفسهم رهائن لهذه الحسابات، يدفعون الثمن الأكبر في حياتهم اليومية ومعيشتهم وأمنهم.

إن الخلفية العامة للصراع في اليمن والبحر الأحمر تكشف إذن عن معادلة معقدة تتقاطع فيها الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد مع الأمن، وتوضح أن ما يجري ليس مجرد سلسلة من العمليات العسكرية المتبادلة بين الحوثيين وإسرائيل، بل هو انعكاس لتحولات استراتيجية أعمق أعادت صياغة موقع اليمن في الخريطة الإقليمية والدولية ومن هنا فإن فهم هذه الخلفية يعد مدخلًا أساسيًا لتحليل طبيعة الصراع الراهن، والبحث في أبعاده المتعددة، واستشراف السيناريوهات التي يمكن أن يتجه إليها في المستقبل.

الحوثيون كأداة إقليمية

عندما ننظر إلى طبيعة الدور الذي يلعبه الحوثيون في المشهد اليمني والإقليمي، نجد أنفسنا أمام حالة فريدة من التحولات التي مرت بها جماعة محلية مسلحة لتصبح طرفًا إقليميًا فاعلًا في معادلة الصراع، ليس فقط داخل اليمن وإنما في مسرح أوسع يمتد من الخليج إلى البحر الأحمر فالحوثيون الذين انطلقوا في بداياتهم من حركة عقائدية ذات طابع محلي ارتبطت بمظلومية تاريخية تخص الطائفة الزيدية في شمال اليمن، سرعان ما وجدوا أنفسهم مع تطورات الأحداث الداخلية والإقليمية جزءًا من مشروع سياسي وعسكري أكبر تقوده إيران، يقوم على فكرة بناء شبكة من القوى غير الدولتية التي تُستخدم كأذرع ممتدة في صراعات المنطقة ومن خلال هذا الارتباط تحوّل الحوثيون من فاعل محلي يبحث عن نصيب في السلطة داخل الدولة اليمنية إلى لاعب إقليمي يتجاوز حضوره الحدود الجغرافية لليمن، ويطرح نفسه جزءًا من معادلة الردع والمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية ولقد ساعدت ظروف الحرب اليمنية المستمرة منذ عام 2015 على ترسيخ هذا التحول. فضعف الدولة المركزية وانقسام القوى السياسية، إضافة إلى تراجع المجتمع الدولي عن دعم حل سياسي فعّال، فتح المجال أمام الحوثيين لتثبيت سلطتهم في الشمال والتمدد نحو مناطق استراتيجية مثل الحديدة وموانئ البحر الأحمر إن الارتباط بالسياسة الإيرانية ليس مجرد اتهام سياسي يوجّه للحوثيين من خصومهم، بل هو حقيقة تتجلى في خطاباتهم وإستراتيجياتهم وأدواتهم فقد تبنوا بشكل كامل خطاب محور المقاومة الذي تطرحه طهران، وأعلنوا مرارًا أنهم جزء من جبهة إقليمية واحدة تمتد من لبنان إلى غزة والعراق وسوريا هذا الخطاب لم يكن مجرد شعارات، بل انعكس عمليًا في سلوكهم بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، حيث بدأوا باستهداف السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل أو المرتبطة بها، مقدمين أنفسهم كجزء من معركة أوسع من حدود اليمن ومن هنا يمكن القول إن الحوثيين أدوا دور الأداة الإقليمية لإيران في البحر الأحمر بامتياز، إذ وفروا لها ساحة جديدة لتهديد إسرائيل دون أن تضطر طهران إلى خوض مواجهة مباشرة، كما أتاحوا لها إمكانية التأثير على خطوط التجارة الدولية في لحظة كان الاقتصاد العالمي يواجه ضغوطًا بسبب الحروب والأزمات المتعددة وقد أدركت إسرائيل خطورة هذا الدور، لذلك ردت بشكل مباشر عبر ضربات عسكرية داخل العمق اليمني، محاولة حرمان إيران من ورقتها الجديدة غير أن هذه الضربات، على الرغم من تأثيرها التكتيكي، لم تنجح في إنهاء قدرات الحوثيين أو منعهم من استئناف هجماتهم، بل إن الجماعة أظهرت قدرة عالية على التكيف مع الضغوط عبر تطوير تكتيكات جديدة مثل استخدام المنصات المتنقلة لنشر الصواريخ، وتشتيت مخازن الأسلحة، وتعزيز أساليب الهجمات البحرية غير التقليدية.

هذا التكيّف السريع جعل الحوثيين يظهرون في صورة قوة مرنة أي قادرة على امتصاص الصدمات والعودة مجددًا، وهو ما منحهم مزيدًا من الشرعية داخل صفوف أنصارهم، ورسّخ سرديتهم بأنهم يقاومون إسرائيل والولايات المتحدة والتحالف الدولي وبذلك تحولت الضربات الإسرائيلية، في كثير من الأحيان، إلى مادة دعائية تخدم الحوثيين أكثر مما تضعفهم، إذ وظفوها لتعزيز خطابهم المقاوم وكسب التعاطف الشعبي داخل اليمن وخارجه وهنا يبرز جانب آخر من كونهم أداة إقليمية، إذ لم يعودوا فقط منفذين لسياسات إيران، بل أصبحوا أيضًا مستفيدين من موقعهم في هذا المحور من خلال توظيف الصراع لتثبيت سلطتهم المحلية وتبرير سيطرتهم المستمرة على مؤسسات الدولة في صنعاء ومناطق الشمال.

الأبعاد الإنسانية لهذه الأداة الإقليمية لا تقل أهمية عن الأبعاد العسكرية والسياسية، إذ إن العمليات التي يقوم بها الحوثيون في البحر الأحمر وإن كانت تُبرر بأنها موجهة ضد إسرائيل، فإن انعكاساتها المباشرة تقع على الشعب اليمني فمعظم السفن التي تضررت لم تكن إسرائيلية بشكل مباشر، وإنما سفن تجارية عالمية تحمل مواد غذائية ودوائية ووقودًا يدخل جزء كبير منها إلى اليمن نفسه. ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار، وتراجعت حركة الاستيراد، وأصبح ملايين اليمنيين يواجهون خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر. ومع كل ضربة إسرائيلية تستهدف ميناء أو محطة في الحديدة، تتضاعف معاناة السكان، إذ يتوقف تدفق الإمدادات وتتأثر الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، ما يجعل اليمنيين يدفعون ثمنًا باهظًا لصراع لا يملكون فيه قرارًا ولا مصلحة.

بهذا المعنى يصبح الحوثيون نموذجًا صارخًا لكيف يمكن لجماعة محلية أن تتحول إلى أداة إقليمية تخدم أهدافًا تتجاوز الحدود الوطنية، وأن توظف موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية المحدودة نسبيًا لتصبح جزءًا من لعبة جيوسياسية كبرى فالجماعة لم تعد تنظر إلى نفسها بوصفها مجرد طرف في حرب أهلية يمنية، بل صارت ترى نفسها رأس حربة في معركة إقليمية ضد إسرائيل والتحالف الغربي، وهو ما يضاعف من خطورة وجودها في معادلة البحر الأحمر.

إن الحوثيين كأداة إقليمية يمثلون أحد أبرز تجليات تداخل المحلي بالإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تحولت مظلومية محلية إلى مشروع عابر للحدود يخدم حسابات إيرانية كبرى ويؤثر على حركة التجارة العالمية وأمن الملاحة الدولية وهذا التحول يفسر لماذا أصبح البحر الأحمر اليوم أحد أكثر مناطق العالم حساسية، ولماذا يجد اليمن نفسه في قلب صراع تتقاطع فيه مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، فيما يظل الشعب اليمني الضحية الأبرز لهذا التداخل المعقد.

الاستراتيجية الإسرائيلية

إن دخول إسرائيل بشكل مباشر على خط المواجهة في البحر الأحمر واستهدافها لمواقع الحوثيين داخل اليمن لم يكن قرارًا عابرًا أو وليد رد فعل لحظي على الهجمات البحرية التي نفذتها الجماعة، بل هو جزء من استراتيجية أوسع صاغتها تل أبيب في السنوات الأخيرة، تقوم على فكرة مواجهة التهديدات الإقليمية عبر الضربات الاستباقية وتوسيع دائرة الاشتباك مع أذرع إيران المنتشرة في المنطقة اعتبرت إسرائيل منذ السابع من أكتوبر 2023، حين اندلعت حرب غزة، أن الهجمات الحوثية على السفن التجارية ليست مجرد تضامن رمزي مع الفلسطينيين أو عمل محلي في البحر الأحمر، بل رأت فيها اختبارًا خطيرًا لقدرتها على حماية شرايينها الاقتصادية فإسرائيل تعتمد بصورة شبه كلية على البحر الأحمر وقناة السويس في نقل بضائعها وموادها الخام واحتياجاتها الاستراتيجية، ومن ثم فإن أي تهديد في هذا الممر يوازي في خطورته تهديدًا عسكريًا مباشرًا على أراضيها بناءً على ذلك، بلورت القيادة الإسرائيلية رؤية مفادها أن بقاء الحوثيين أحرارًا في استهداف الملاحة سيقوض قدرة إسرائيل على الصمود اقتصاديًا في ظل الحرب، وسيعطي إيران وحلفاءها ميزة استراتيجية غير مسبوقة ومن هذا المنطلق انطلقت إسرائيل في تبني سياسة الضربات الجوية والبحرية داخل اليمن، مستهدفة مخازن الأسلحة، وموانئ التهريب، ومنصات الإطلاق، ومراكز القيادة التي يُعتقد أنها تشكل البنية التحتية لهجمات الحوثيين وقد تميزت هذه الضربات بدقة عالية في الاستهداف، إذ استعانت إسرائيل بما لديها من قدرات استخباراتية وتقنيات متطورة لرصد مواقع الجماعة وتحركاتها، كما استفادت من تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار التحالف الدولي لحماية الملاحة. غير أن الاستراتيجية الإسرائيلية لم تكن فقط عسكرية بحتة، بل حملت رسائل سياسية وإقليمية.

لقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة مستويات من الأهداف في المستوى الأول، وهو الأكثر إلحاحًا، كان الهدف إضعاف القدرات العسكرية للحوثيين بما يحد من قدرتهم على استهداف السفن، وذلك عبر تدمير المخازن ومراكز القيادة والورش التقنية التي تستقبل الأسلحة الإيرانية وفي المستوى الثاني، أرادت إسرائيل توجيه رسالة ردع لإيران مفادها أن أي محاولة لاستخدام أذرعها الإقليمية ستواجه برد مباشر، وأن المعركة لن تقتصر على الحدود الضيقة بل ستشمل كل مكان تصل إليه اليد الإيرانية أما في المستوى الثالث، فقد سعت إسرائيل إلى تعزيز صورتها أمام شركائها الدوليين بأنها قوة قادرة على حماية الممرات الحيوية، وهو ما يمنحها شرعية أكبر في الاضطلاع بدور أمني متقدم في البحر الأحمر، جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة والقوى الغربية.

غير أن هذه الاستراتيجية لم تخل من إشكاليات معقدة فبينما حققت الضربات الإسرائيلية نجاحًا تكتيكيًا في تدمير بعض القدرات الحوثية، فإنها لم تؤد إلى شل الجماعة أو إنهاء قدرتها على التهديد، بل على العكس أظهرت الأحداث أن الحوثيين يمتلكون قدرة كبيرة على التكيف وإعادة التموضع، وهو ما جعلهم يواصلون هجماتهم البحرية بوسائل وأساليب متجددة وبذلك تحولت الاستراتيجية الإسرائيلية إلى معركة استنزاف طويلة الأمد، يحقق فيها الطرفان مكاسب دعائية، حيث تظهر إسرائيل بمظهر القوة القادرة على الضرب في العمق، بينما يقدم الحوثيون أنفسهم كحركة صامدة في وجه قوة إقليمية مدعومة دوليًا إلى جانب ذلك، أدت هذه الضربات إلى نتائج عكسية في بعض الأحيان كما أن الضربات الإسرائيلية أثارت جدلًا قانونيًا وأخلاقيًا على المستوى الدولي، حيث طُرحت تساؤلات حول مدى مشروعيتها وفق القانون الدولي الإنساني، خاصة عندما استهدفت مواقع قريبة من مرافق مدنية كالموانئ والمطارات، وما نجم عن ذلك من خسائر بشرية وأضرار إنسانية فادحة.

ومن زاوية أخرى، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية في اليمن لم تكن معزولة عن علاقاتها الإقليمية إذ أن دخولها على خط البحر الأحمر عزز من تقاربها مع بعض دول المنطقة التي تشاركها المخاوف من النفوذ الإيراني، لكنه في الوقت نفسه أثار قلق دول أخرى مثل سلطنة عمان وقطر التي رأت أن توسيع دائرة المواجهة سيقود إلى مزيد من زعزعة الاستقرار. وقد أدى ذلك إلى حالة من التباين في المواقف العربية والإقليمية تجاه الضربات الإسرائيلية، ما يعكس عمق الانقسام في المنطقة حول كيفية التعامل مع الأزمة اليمنية والبحر الأحمر.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر واليمن هي سيف ذو حدين فمن ناحية، وفرت لإسرائيل القدرة على حماية جزء من مصالحها وردع خصومها، لكنها من ناحية أخرى ساهمت في مفاقمة الأزمة الإنسانية في اليمن، وأعطت الحوثيين فرصة لتعزيز مكانتهم كفاعل إقليمي والأهم من ذلك أنها كشفت عن مدى تورط اليمن في صراع إقليمي لا يملك فيه القرار، وهو ما يهدد بتحويل أراضيه إلى ساحة مواجهة مفتوحة بين إيران وإسرائيل، بما يحمله ذلك من أخطار جسيمة على استقرار اليمن وسيادته إن الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع الحوثيين إذن ليست مجرد حملة عسكرية محدودة، بل هي تعبير عن رؤية استراتيجية أوسع ترى في البحر الأحمر ممرًا لا يمكن السماح بسقوطه تحت سيطرة إيران أو حلفائها. هذه الرؤية تجعل من اليمن جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن الإسرائيلي، وتفتح الباب أمام مزيد من التدخلات الدولية في البحر الأحمر، الأمر الذي يعيد رسم خريطة الصراع الإقليمي والدولي في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية.

التداعيات على اليمن

حين ننتقل إلى دراسة التداعيات التي خلفها الصراع الدائر في البحر الأحمر والضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين، فإننا نجد أن اليمن هو الساحة الأكثر تضررًا بين جميع الأطراف المتداخلة في هذا النزاع فبينما تخوض إسرائيل معركتها من منظور الأمن القومي والردع الاستراتيجي، وتستثمر إيران وجود الحوثيين لتعزيز أوراقها التفاوضية في مواجهة خصومها، ويكتفي المجتمع الدولي بالنظر إلى البحر الأحمر باعتباره ممرًا مائيًا يجب حمايته من أي تهديد، يبقى اليمنيون هم الحلقة الأضعف والأكثر تعرضًا للمعاناة المباشرة، إذ انصبت عليهم نتائج هذه المواجهة بكل أبعادها الاقتصادية والإنسانية والسيادية.

لقد أصاب الاقتصاد اليمني شلل شبه كامل بسبب التحولات الأخيرة، إذ أن الموانئ التي تعد شريان الحياة الأساسية للبلاد أصبحت عرضة للاستهداف المباشر في سياق الضربات العسكرية الإسرائيلية أو بسبب الحصار البحري الناتج عن التحالفات الدولية التي نشأت لحماية الملاحة هذا الوضع جعل استيراد السلع الأساسية عملية معقدة وباهظة التكاليف، الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار الغذاء والدواء والوقود ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، وتراجعت قدرة الأسر اليمنية على تلبية احتياجاتها اليومية، وازداد اعتمادها على المساعدات الإنسانية التي بدورها تقلصت نتيجة للظروف الأمنية المحيطة بالموانئ ومسارات الشحن وقد أدى ذلك إلى تعميق حالة انعدام الأمن الغذائي التي يعيشها ملايين اليمنيين منذ سنوات الحرب، حتى بات خطر المجاعة يهدد فئات واسعة من السكان.

وفي الجانب الإنساني، كانت التداعيات أشد وقعًا، إذ أن الضربات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع للحوثيين لم تخل من إصابات جانبية للمرافق المدنية، فقد تعرضت محطات كهرباء ومخازن للغذاء ومراكز طبية ومطارات مدنية للدمار أو التوقف عن العمل هذه الأضرار انعكست مباشرة على حياة الناس، حيث تعطلت شبكات الكهرباء والمياه، وأصبح الحصول على الخدمات الأساسية أكثر صعوبة كما أدت الهجمات والاضطرابات البحرية إلى نزوح داخلي جديد، إذ غادرت عائلات كثيرة مناطق الساحل الغربي خوفًا من القصف أو نتيجة فقدان مصدر رزقها المرتبط بالصيد والتجارة البحرية هذا النزوح فاقم من الأعباء على المناطق الداخلية التي تعاني أصلًا من ضعف الخدمات وضغط سكاني متزايد إلى جانب ذلك، فإن البعد الدعائي والسياسي للصراع ترك أثره العميق على اليمن فبينما استخدم الحوثيون الضربات الإسرائيلية كوسيلة لتعزيز شرعيتهم الداخلية وتكريس صورتهم كحركة مقاومة تواجه إسرائيل، وجد خصومهم في الحكومة المعترف بها دوليًا

أنفسهم في موقف صعب، حيث باتوا يظهرون عاجزين عن التأثير في مسار الأحداث أو حماية السيادة الوطنية. هذا الوضع عزز الانقسام الداخلي، وعمّق الفجوة بين المكونات السياسية والاجتماعية، وجعل اليمن يبدو وكأنه رهينة بيد قوة مسلحة تتصرف وفق أجندة إقليمية تتجاوز مصالح البلاد المباشرة.

أما على المستوى السيادي، فقد كشفت الأحداث عن حجم الخطر الذي يتهدد الدولة اليمنية فالتدخلات الإسرائيلية المباشرة والعمليات العسكرية الدولية في البحر الأحمر أكدت أن اليمن فقد جزءًا كبيرًا من سيادته على ممراته المائية، حيث باتت القرارات المتعلقة بأمن باب المندب والحديدة تصاغ خارج حدوده الجغرافية هذا التدويل المتسارع للممرات البحرية جعل اليمن مجرد ساحة تمر عبرها القرارات الدولية دون أن يكون له دور فعلي في صياغتها، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا لمستقبل سيادته الوطنية ووحدة أراضيه ولم تقف التداعيات عند حدود الاقتصاد والسيادة بل امتدت إلى البنية الاجتماعية لليمن فقد أدى تزايد الضغط الاقتصادي والإنساني إلى تفاقم حالة التذمر الشعبي في مناطق متعددة ومع استمرار الحوثيين في توظيف خطاب المقاومة لتبرير سياساتهم الداخلية، وجد المواطنون أنفسهم عالقين بين معاناة معيشية متصاعدة وخطاب أيديولوجي يبررها بالتصدي لإسرائيل وأمريكا وهذه الحالة ولّدت فجوة بين الشعارات والممارسة اليومية، وأثارت تساؤلات داخلية حول جدوى الدخول في مواجهة إقليمية يدفع ثمنها الشعب اليمني في المقام الأول.

كل هذه التداعيات مجتمعة توضح أن اليمن هو الطرف الأكثر خسارة في هذا الصراع فبينما تحقق إسرائيل بعض المكاسب التكتيكية من ضرب الحوثيين، وتستفيد إيران من استخدام الجماعة كورقة ضغط، ويعزز الحوثيون شرعيتهم الدعائية عبر خطاب المواجهة مع إسرائيل، يبقى اليمنيون العاديون بلا مكاسب تُذكر، بل يدفعون ثمنًا مضاعفًا من معاناتهم اليومية وحقوقهم الإنسانية إن التداعيات على اليمن تكشف بجلاء عن مأزق الدولة التي فقدت السيطرة على مقدراتها، وعن هشاشة البنية الاقتصادية والاجتماعية التي انهارت تحت ضغط الحرب، وعن حجم المخاطر التي تهدد مستقبل البلاد في حال استمرار التداخل بين الصراع الإقليمي والواقع المحلي. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى مقاربة جديدة لا تقتصر على معالجة البعد العسكري أو الأمني، بل تأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والإنسانية والسيادية التي يواجهها اليمن وتعمل على تحييده من كونه ساحة مفتوحة لصراع لا يملك فيه قراره ولا يجني من ورائه إلا مزيدًا من المعاناة.

التداعيات الإقليمية والدولية

إن تداعيات الصراع في البحر الأحمر والضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين لم تقتصر على الداخل اليمني بل امتدت بصورة أوسع لتشمل المحيط الإقليمي والدولي برمته إذ أن البحر الأحمر لا يعد مجرد مسرح جغرافي محلي بل هو أحد الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي وأي اضطراب فيه يترك بصماته العميقة على حركة التجارة وأسواق الطاقة واستقرار الدول المطلة عليه

لقد كانت مصر من أكثر الدول الإقليمية تأثرًا بما حدث، فهي تعتمد بشكل كبير على عائدات قناة السويس كمصدر رئيسي للعملات الصعبة، وقد أدى اضطراب الملاحة في البحر الأحمر إلى تراجع هذه الإيرادات بصورة حادة، ما فاقم من أزمتها الاقتصادية الداخلية. ولم يقتصر الأمر على الجانب المالي، بل امتد ليشكل تهديدًا استراتيجيًا للأمن القومي المصري، حيث اعتبرت القاهرة أن أي اختلال في معادلة الملاحة عند باب المندب سيؤثر مباشرة على قناة السويس، وهو ما جعلها أكثر حرصًا على متابعة التطورات عن كثب والتنسيق مع القوى الدولية في عمليات تأمين البحر الأحمر.

أما بالنسبة لدول الخليج، فقد وجدت نفسها أمام معادلة معقدة، فهي من جهة تعتمد على البحر الأحمر في تصدير جزء كبير من نفطها وغازها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، ومن جهة أخرى تخشى من أن يتحول الحوثيون، وهم خصم مباشر لها في الحرب اليمنية، إلى لاعب قادر على تهديد مصالحها الاقتصادية عبر التحكم في الممرات البحرية ومع أن هذه الدول رحبت بالتحركات الدولية لتأمين الملاحة، إلا أنها أدركت أن وجود إسرائيل المباشر في معادلة البحر الأحمر قد يفتح الباب أمام تصعيدات جديدة، ما يضعها في موقف حرج بين الاستفادة من حماية مصالحها التجارية وبين مواجهة تبعات توسع الدور الإسرائيلي في منطقة حساسة.

وفي القرن الإفريقي، برزت ارتدادات أخرى للأزمة، فقد شهدت دول مثل جيبوتي والسودان وإريتريا ارتفاعًا ملحوظًا في تكاليف النقل البحري، وتأثرت موانئها باضطراب الحركة التجارية كما ازدادت المخاوف من أن تتحول أراضيها إلى قواعد جديدة تستخدمها القوى الدولية في إطار سعيها لتأمين الممرات وقد ساهم ذلك في تعميق حالة التنافس بين هذه الدول على اجتذاب القوى الكبرى، وهو تنافس قد يفتح الباب لمزيد من عسكرة المنطقة، بما يهدد استقرارها الداخلي الهش أصلًا.

أما على الصعيد الدولي، فإن تداعيات الأزمة كانت أكثر وضوحًا، إذ ارتفعت تكاليف الشحن البحري العالمية بعد أن اضطرت شركات كبرى إلى تغيير مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح، وهو ما ضاعف زمن الرحلات البحرية وكلفتها. هذا الارتفاع انعكس مباشرة على أسعار السلع والمواد الخام في الأسواق العالمية، وأدى إلى زيادة مستويات التضخم في عدد من الدول التي تعتمد على الواردات القادمة عبر البحر الأحمر. كما ارتفعت أسعار النفط والغاز نتيجة المخاوف من أي تعطيل محتمل للإمدادات، ما أضاف ضغوطًا جديدة على اقتصادات عالمية تعاني أصلًا من آثار الحروب والأزمات المتعاقبة.

في هذا السياق، تشكلت تحالفات دولية جديدة هدفها المعلن حماية الملاحة، لكنها في جوهرها أعادت رسم خريطة النفوذ في البحر الأحمر. فقد أطلقت الولايات المتحدة مبادرات مثل تحالف "حارس الازدهار" الذي ضم دولًا غربية وآسيوية، وأدخل إسرائيل بشكل مباشر في المعادلة الأمنية للمنطقة وقد كان لهذا التدويل أثر سياسي عميق، إذ منح إسرائيل شرعية جديدة كلاعب أمني في البحر الأحمر، وأعطاها فرصة لتوسيع دائرة علاقاتها مع دول لم تكن سابقًا ترى في التعاون معها أمرًا مقبولًا. في المقابل، أثار هذا الواقع مخاوف دول مثل إيران التي رأت أن وجود إسرائيل في خاصرتها البحرية يمثل تهديدًا استراتيجيًا مباشرًا، وهو ما قد يدفعها إلى تعزيز دعمها للحوثيين وتطوير قدراتهم العسكرية بشكل أكبر. وهكذا، فإن التداعيات الدولية لم تقتصر على حماية الملاحة، بل أضافت طبقة جديدة من التعقيد إلى الصراع، وجعلت من البحر الأحمر ساحة مواجهة مفتوحة بين قوى كبرى، كل منها يسعى إلى تأمين مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية.

إن التداعيات الإقليمية والدولية للصراع في البحر الأحمر إذن تتجاوز حدود المواجهة العسكرية بين إسرائيل والحوثيين، لتشمل إعادة تشكيل معادلة الأمن الإقليمي، وزيادة عسكرة الممرات البحرية، وارتفاع التكاليف الاقتصادية العالمية، وتعميق الانقسامات السياسية بين دول المنطقة. ومع كل ذلك، يبقى البحر الأحمر عنوانًا لصراع متعدد المستويات، يجمع بين مصالح دولية كبرى تتعلق بالتجارة والطاقة، ومصالح إقليمية مرتبطة بالأمن القومي للدول المطلة، ومعاناة محلية يعيشها اليمنيون الذين وجدوا أنفسهم في قلب مواجهة لا يملكون قرارها وإن ما حدث خلال السنوات الأخيرة أثبت أن أي اضطراب في البحر الأحمر لن يبقى محصورًا في نطاقه الجغرافي الضيق، بل سيتردد صداه في أسواق العالم وعواصمه، وأن اليمن، بحكم موقعه الجغرافي وانقسامه الداخلي، سيظل الحلقة الأضعف والأكثر عرضة لتحمل أعباء هذه التداعيات. ولذلك فإن قراءة التداعيات الإقليمية والدولية للصراع ليست مجرد تمرين أكاديمي، بل هي محاولة لفهم ديناميات أوسع ستحدد مستقبل المنطقة، وسترسم ملامح التوازنات العالمية في العقود المقبلة.

النتائج المترتبة على الصراع

عند الوصول إلى هذه المرحلة من الدراسة يصبح من الضروري التوقف أمام جملة من النتائج التي أفرزها الصراع في البحر الأحمر واليمن بين جماعة الحوثيين وإسرائيل في إطار المواجهة الأوسع مع إيران، وهي نتائج لم تكن مجرد تداعيات عابرة، بل تحولت إلى حقائق قائمة تعيد صياغة المشهد اليمني والإقليمي والدولي على نحو عميق لقد كشف هذا الصراع أولًا عن هشاشة الوضع اليمني الداخلي وعجزه عن التعامل مع التحديات التي تتجاوز قدراته، حيث وجد اليمن نفسه ساحة مفتوحة لمعادلات إقليمية معقدة دون أن يمتلك أدوات السيادة الكاملة أو القدرة على ضبط حدوده البحرية. هذه النتيجة وحدها تكفي لإظهار حجم الخلل الذي أصاب الدولة اليمنية، فهي لم تعد قادرة على التحكم بمقدراتها، وأصبحت أرضها ومياهها مجالًا لتصفية الحسابات بين قوى كبرى.

على الصعيد الاقتصادي تبلورت نتيجة أخرى تتمثل في تعميق الأزمة المعيشية التي يواجهها اليمنيون. فقد أدى اضطراب الملاحة واستهداف الموانئ وارتفاع تكاليف النقل البحري إلى تضخم غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وانكماش النشاط التجاري والاقتصادي المحلي. ومع تقلص تدفق المساعدات الإنسانية وارتفاع أسعار الغذاء والدواء والوقود، وجد ملايين اليمنيين أنفسهم أمام خطر المجاعة والفقر المدقع، وهو ما جعل اليمن ساحة لأزمة إنسانية متجددة تتفاقم مع كل جولة جديدة من التصعيد.

كما أفرز الصراع نتيجة سياسية ذات أبعاد خطيرة، إذ عزز من مكانة الحوثيين بوصفهم فاعلًا إقليميًا يتجاوز حدود اليمن. فالضربات الإسرائيلية التي استهدفت الجماعة لم تؤد إلى إضعافها بالدرجة التي كان يتوقعها البعض، بل ساهمت في تكريس سرديتها كحركة مقاومة تتعرض لعدوان إسرائيلي مباشر، وهو ما منحها رصيدًا دعائيًا وسياسيًا استثمرته داخليًا وخارجيا هذه النتيجة جعلت الحوثيين أكثر رسوخًا في مناطق سيطرتهم، وأكثر قدرة على المناورة إقليميًا وأعطتهم شرعية رمزية تتجاوز كونهم جماعة محلية متمردة إلى كونهم جزءًا من محور إقليمي واسع تقوده إيران.

أما إسرائيل فقد خرجت من هذا الصراع بنتيجة مزدوجة، فهي من ناحية نجحت في إيصال رسالة واضحة بأنها لن تسمح بتهديد مصالحها في البحر الأحمر، وأظهرت قدرتها على ضرب أهداف بعيدة في العمق اليمني، لكنها من ناحية أخرى لم تتمكن من القضاء على التهديد الحوثي الذي ما زال حاضرًا ويجدد نفسه باستمرار. هذه النتيجة وضعت إسرائيل في معادلة استنزاف طويلة حيث تحقق مكاسب تكتيكية لكنها تجد نفسها مضطرة لمواصلة عملياتها العسكرية دون ضمان تحقيق نصر حاسم.

وعلى المستوى الإقليمي، أسهم الصراع في كشف الانقسامات بين الدول العربية نفسها. فبينما رحبت بعض الدول بالتدخلات الدولية والإسرائيلية لحماية الملاحة، رأت دول أخرى أن هذه الخطوات تنذر بمزيد من عسكرة البحر الأحمر وتوسع النفوذ الإسرائيلي في منطقة حساسة. هذه الانقسامات تعكس غياب رؤية عربية موحدة تجاه البحر الأحمر واليمن، وتجعل المنطقة عرضة لمزيد من التدخلات الخارجية التي تستغل هذا التباين لصالحها.

الدول الكبرى من جهتها حققت نتيجة واضحة، إذ تمكنت من تعزيز حضورها العسكري في البحر الأحمر عبر التحالفات البحرية الجديدة، وبذلك ضمنت استمرار نفوذها في ممر مائي استراتيجي لا يقل أهمية عن مضيق هرمز أو قناة السويس. غير أن هذا الحضور لم يكن خاليًا من التحديات، فقد أدى إلى توترات جديدة مع قوى مثل الصين وروسيا اللتين تريان في عسكرة البحر الأحمر تهديدًا لمصالحهما التجارية، ما قد يفتح الباب أمام تنافس دولي أوسع على هذا الممر الحيوي.

النتيجة الأعمق التي لا يمكن إغفالها هي ما تركه الصراع من أثر إنساني بالغ على الشعب اليمني. فقد أصبح اليمنيون ضحية مباشرة لحرب لا يملكون قرارها، يدفعون ثمنها في حياتهم اليومية وأمنهم الغذائي وصحتهم وتعليم أطفالهم. ومع كل ضربة إسرائيلية أو عملية حوثية جديدة، يزداد انسداد الأفق السياسي وتتعمق المعاناة الإنسانية، ما يجعل النتيجة الأبرز للصراع هي تكريس اليمن كأرض مأساة إنسانية متجددة لا تجد طريقها إلى الحل.

وبذلك يتضح أن نتائج الصراع ليست مجرد أضرار جانبية يمكن تجاوزها، بل هي تحولات بنيوية ترسم ملامح مرحلة جديدة لليمن وللبحر الأحمر وللإقليم بأسره. فقد أصبح اليمن أكثر ضعفًا، وأضحى البحر الأحمر أكثر عسكرة، وصارت إسرائيل أكثر تورطًا في ساحات بعيدة، فيما وجدت إيران نفسها أكثر قدرة على استخدام أذرعها لتوسيع دائرة المواجهة. كل هذه النتائج تضع المنطقة على مسار معقد، وتجعل من أي حل مستقبلي مهمة صعبة تتطلب توافقات إقليمية ودولية شاملة تتجاوز الحسابات الضيقة إلى رؤية استراتيجية تعيد لليمن سيادته وللشعب حقه في حياة كريمة.

السيناريوهات والتحولات المحتملة

إن تتبع مسار الأحداث في البحر الأحمر واليمن منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية الإيرانية وما رافقها من تدخل الحوثيين في معادلة الملاحة الدولية والرد الإسرائيلي المباشر يكشف أن هذا الصراع لم يبلغ بعد محطته النهائية، بل يظل مفتوحًا على احتمالات متعددة ترتبط بجملة من العوامل الإقليمية والدولية المعقدة ومن هنا تبرز أهمية محاولة استشراف السيناريوهات المستقبلية.

يبدو السيناريو الأول الذي يمكن تخيله هو استمرار التصعيد في صورته الحالية مع إدخال بعض التعديلات في التكتيكات فالحوثيون أثبتوا قدرة عالية على التكيف مع الضربات الإسرائيلية من خلال نشر منصات متحركة للصواريخ واستخدام الزوارق المفخخة بطرق مبتكرة وتطوير الطائرات المسيرة، وهو ما يعني أنهم سيواصلون استهداف السفن التجارية كلما سنحت لهم الفرصة، مستندين إلى خطابهم الأيديولوجي الذي يربطهم بمحور المقاومة وإلى الدعم الإيراني الذي يمدهم بتقنيات متقدمة وفي المقابل ستواصل إسرائيل الرد بعمليات عسكرية دقيقة تستهدف مخازن وموانئ ومراكز قيادة الحوثيين، وستبقى هذه الضربات في إطارها التكتيكي الرامي إلى إضعاف الجماعة دون الانجرار إلى حرب شاملة قد تستنزفها هذا السيناريو يعكس نوعًا من التوازن السلبي حيث يستمر الصراع بوتيرة متقطعة تؤدي إلى استنزاف متبادل دون أن يحسم أي طرف المعركة لصالحه، وهو ما قد يجعل البحر الأحمر ساحة مفتوحة لصراع طويل الأمد.

أما السيناريو الثاني المحتمل فهو أن تنجح الوساطات الإقليمية والدولية في فرض تهدئة نسبية تقلل من حدة المواجهات فقد برزت في الأشهر الماضية أصوات من دول مثل سلطنة عمان وقطر تطالب بضرورة اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية وفتح قنوات تفاوض بين إسرائيل وإيران عبر وسطاء دوليين، بما يشمل تهدئة جبهة البحر الأحمر مقابل التزامات متبادلة وإذا ما نجحت هذه الجهود فقد يشهد البحر الأحمر حالة من الانفراج المؤقت تسمح بعودة الملاحة إلى مساراتها المعتادة وتخفيف الضغط على الاقتصاد العالمي غير أن هذه التهدئة ستظل هشة وقابلة للانهيار في أي لحظة، لأنها لا تعالج جذور الأزمة المتمثلة في الصراع الإيراني الإسرائيلي الشامل ولا في الأجندة الإقليمية التي يوظف الحوثيون أنفسهم ضمنها. وبالتالي فإن هذا السيناريو يمثل استراحة مؤقتة أكثر منه حلًا مستدام.

وفي المقابل يلوح سيناريو ثالث أكثر خطورة يتمثل في انزلاق الأوضاع نحو تصعيد إقليمي أوسع قد يجر قوى إضافية إلى ساحة البحر الأحمر فإذا ما استمرت الضربات الإسرائيلية وارتفعت كلفتها على الحوثيين وإيران، فقد تلجأ طهران إلى توسيع نطاق الدعم العسكري للجماعة وربما إلى تحريك جبهات أخرى عبر حلفائها في المنطقة مثل حزب الله في لبنان أو الفصائل المسلحة في العراق وسوريا. هذا الانزلاق قد يفتح الباب أمام مواجهة إقليمية شاملة تتجاوز البحر الأحمر إلى جبهات متعددة، مما يجعل المنطقة بأسرها على حافة انفجار جديد يهدد الأمن والاستقرار الدوليين. كما أن أي توسع من هذا النوع سيزيد من عسكرة البحر الأحمر، إذ قد تدخل قوى كبرى أخرى مثل الصين وروسيا على خط الصراع بشكل أوضح لحماية مصالحها التجارية، وهو ما سيحول الممر البحري إلى ساحة تنافس بين القوى الكبرى، ويجعل من اليمن نقطة مركزية في صراع عالمي على النفوذ.

وهناك أيضًا سيناريو رابع لا يقل خطورة يتمثل في تفاقم الانقسام الداخلي في اليمن نفسه نتيجة لهذه التطورات فاستمرار الحوثيين في توظيف خطاب المواجهة مع إسرائيل كغطاء لتعزيز سلطتهم الداخلية قد يدفع بقية القوى اليمنية إلى مزيد من التشرذم والعجز، مما يكرس واقع الدولة المنهارة ويجعل البلاد أكثر عرضة للتدخلات الخارجية. ومع كل ضربة إسرائيلية أو عملية بحرية حوثية يتعمق الانقسام السياسي والاجتماعي في اليمن، ويزداد الشعور لدى مختلف الأطراف بأن الصراع لم يعد يخصهم بقدر ما أصبح ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية ودولية هذا السيناريو يعني أن الأزمة اليمنية ستظل تراوح مكانها دون حلول، وستتفاقم معاناة الشعب اليمني الذي يجد نفسه عالقًا بين مطرقة الصراع الإقليمي وسندان الانقسام الداخلي.

هذه السيناريوهات يوضح أن المستقبل القريب للبحر الأحمر واليمن لن يكون بسيطًا أو مستقرًا، بل سيظل محكومًا بمعادلات معقدة تتداخل فيها المصالح الإقليمية والدولية.

إن السيناريو الأكثر ترجيحًا وفق المعطيات الحالية هو استمرار حالة التصعيد الجزئي التي تتيح لكل طرف الحفاظ على أوراقه دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، مع إمكانية بروز محاولات لاحتواء نسبي عبر وساطات إقليمية ودولية، لكن دون التوصل إلى حل جذري. وهذا يعني أن البحر الأحمر سيظل ساحة صراع قابلة للاشتعال في أي لحظة، وأن اليمن سيظل أسير هذه المعادلة المعقدة، يدفع ثمنًا مضاعفًا لمواجهة إقليمية تتجاوز قدرته على الاحتمال وتضع مستقبله على المحك.

الخاتمة

من خلال هذا البحث يتضح أن اليمن لم يعد مجرد ساحة لصراع داخلي بين قوى محلية متنازعة على السلطة بل تحول مع مرور الزمن إلى محور إقليمي ودولي تتقاطع فيه مصالح متباينة تتجاوز حدود الجغرافيا اليمنية لتشمل أمن البحر الأحمر، واستقرار حركة التجارة العالمية ومعادلات النفوذ بين إيران وإسرائيل والقوى الكبرى ولقد كشفت الأحداث منذ حرب غزة في أكتوبر 2023 وما تبعها من انخراط الحوثيين في عمليات استهداف السفن التجارية وناقلات النفط، أن البحر الأحمر لم يعد ممرًّا مائيًّا عاديًّا بل غدا مسرحًا صريحًا لصراع مفتوح يحمل في طياته أبعادًا سياسية وعسكرية واقتصادية وإنسانية متشابكة، حيث باتت الهجمات البحرية الحوثية والردود الإسرائيلية المباشرة، نقطة تحوّل استراتيجية في مسار الأزمة اليمنية وإن أبرز ما يمكن استنتاجه أن اليمنيين أنفسهم هم الحلقة الأضعف والأكثر تضررًا من هذه المواجهة، إذ انعكست التطورات على حياتهم اليومية عبر شلل شبه كامل في الموانئ، وارتفاع أسعار الغذاء والدواء والوقود إلى مستويات قياسية، وتراجع فرص الصيد والتجارة، فضلًا عن تقلص المساعدات الإنسانية وتعطّل الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وفي ظل هذا الواقع، وجد المواطن اليمني نفسه عالقًا بين مطرقة الصراع الإقليمي وسندان الانقسام الداخلي، بلا قرار ولا مصلحة مباشرة تعود عليه من هذه المواجهات.

على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد برزت تداعيات واسعة، إذ تكبدت مصر خسائر فادحة نتيجة تراجع إيرادات قناة السويس، ووجدت دول الخليج نفسها أمام معادلة معقدة تجمع بين اعتمادها على البحر الأحمر لتصدير نفطها وغازها وبين خشيتها من توسع النفوذ الإيراني عبر الحوثيين كما شهدت دول القرن الأفريقي تضخمًا اقتصاديًا وتنافسًا على استقطاب القوى الكبرى، فيما سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما إلى تشكيل تحالفات بحرية متعددة الجنسيات تحت شعار حماية الملاحة، ما أدى إلى تدويل البحر الأحمر وتعميق عسكرة ممراته وعليه، يمكن القول إن اليمن والبحر الأحمر أصبحا اليوم جزءًا من معادلة صراع أوسع بين إيران وإسرائيل، وأن استمرار هذا الوضع ينذر بمزيد من الاستنزاف والانقسام وبتفاقم الكارثة الإنسانية ومن هنا تبرز الحاجة إلى رؤية جديدة تسعى إلى كسر حلقة العنف، تقوم على جملة من المبادئ والتوجهات العملية التي ينبغي أن تشكل أساس أي مقاربة مستقبلية. ففي المقام الأول، يصبح من الضروري العمل على تحييد اليمن عن صراعات المحاور الإقليمية عبر إنشاء ترتيبات أمنية دولية وإقليمية خاصة بالبحر الأحمر، تضمن أمن الملاحة دون أن تسمح بتحويل الأراضي اليمنية إلى ساحة

مواجهة بين قوى خارجية. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن الحل العسكري وحده لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة، وأن المداخل الإنسانية والاقتصادية يجب أن تكون في قلب أي حل مطروح، وذلك من خلال فتح الموانئ اليمنية أمام الإمدادات الغذائية والطبية باعتبارها مناطق محمية دوليًّا، وإنشاء صندوق دعم اقتصادي لتعويض اليمنيين عن الخسائر الناجمة عن اضطراب التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن تجاوز الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية، فهي الضمانة الوحيدة لانتزاع القرار السيادي من أيدي القوى المسلحة غير الحكومية. ويتطلب ذلك دعمًا سياسيًا واقتصاديًا مباشرًا للحكومة الشرعية وتمكين السلطات المحلية في إدارة الموانئ والمناطق الساحلية، بما يقلل من الفراغ الأمني الذي تستغله الجماعات المسلحة. وفي السياق ذاته، تبقى الدبلوماسية الإقليمية ركيزة أساسية، حيث يمكن لوساطات سلطنة عمان وقطر أن تفتح قنوات غير مباشرة لتخفيف حدة المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل عبر إيران، بما يتيح فرصًا لاحتواء الصراع ولو مرحليًا وأما على المستوى الاستراتيجي الأوسع، فإن الحد من عسكرة البحر الأحمر يجب أن يكون أولوية إقليمية ودولية، لأن استمرار عسكرة الممرات البحرية سيؤدي إلى تفاقم المخاطر الاقتصادية والإنسانية في المنطقة، فضلًا عن تهديده للاستقرار العالمي. إن تحويل البحر الأحمر من ساحة للتجاذبات إلى مجال للتعاون المشترك يتطلب رؤية طويلة الأمد تراعي مصالح الدول المطلة، وتعيد الاعتبار لليمن باعتباره طرفًا أصيلًا في أي ترتيبات تخص هذا الممر الحيوي.

وبذلك يمكن القول إن مستقبل اليمن والبحر الأحمر لن يتحدد بموازين القوة العسكرية وحدها، بل بمدى قدرة الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين على صياغة مقاربة شاملة تعطي الأولوية للإنسان اليمني، وتعيد للدولة مكانتها، وتحوّل البحر الأحمر من بؤرة نزاع إلى جسر للتعاون والاستقرار فالخيار اليوم ليس بين الحرب والسلام فحسب، بل بين استمرار دوامة الاستنزاف والتفكك، أو بناء مسار استراتيجي جديد يعيد لليمنيين حقهم في الحياة الكريمة والسيادة الوطنية ويعيد للبحر الأحمر دوره الطبيعي كأحد شرايين التجارة العالمية بعيدًا عن أتون الصراع.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME